بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء

الدكتور جميل علُّوش

يعثُرُ الباحث في كتب النحوِ العربيِّ، على قضايا متعددةٍ لا يكادُ يُعيرُها أحدٌ اهتماماً ، بل كلُّهم يمرُّ بها مرّاً عابراً دونَ توقُّفٍ أو إجالة نظر . وما دام كُلُّ شيء عند هؤلاء جائزاً ، وما دامت الفروقُ ملغاةً والحدودُ غير قائمة ، فكلُّ ما يجيءُ به النحاةُ صحيحٌ لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خلفِه .

وبينَ يديَّ مشكلة تنبهتُ إليها منذ زمن بعيدٍ ، ولكنّي لم أجِدْ في كتب النُّحاةِ ما يشفي الغليلَ بخصوصها ، فكل ما استطعتُ أن أعثرَ عليهِ بشأنها عباراتٌ مقتضبة لا تُسمِنُ ولا تُغني من جوع . وكنتُ أظنُّ أنني سأجدُ في تلك الكتب ما يبلُّ الريق أو يشفي الغليل . ولكنني كنت أعودُ في كل جَوْلةٍ خاليَ الوطاب صِفْرَ اليدين .

ومهما يكن فقد حاولت أن أصنَعَ من هذا القليل شيئاً ، وأن أكوّنَ لنفسي منه صورة ، بحيث استطعتُ أن أكتُبَ مقالاً قبلَ زهاءِ ربع قرن في مجلة البيان الكويتية[1] . وقد أشرت في ذلك المقال إلى جوهر المشكلة وبَحثْتُ لها عن حلول . ولكنّي بقيت أحسُّ أنني لم أوفِّ الموضوع حقَه في ذلك الحين ، مما حدا بي إلى متابعة التنقيب في المصادر المختصةِ للعثور

---

(١) مقال بعنوان « حركات الاعراب وحركات البناء » . مجلة البيان الكويتية ، العدد ٤٥ ، كانون الأول ١٩٦٩ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على المزيد . وها أناذا أودعُ ما عثرت عليه خلالَ هذه الرحلة الطويلة في هذا البحث الذي أرجو أن يُعبّرَ عن وِجْهةِ نظر شاملةٍ ومستقصاةٍ في الموضوع .

وقد بدأتُ أتحسّس المشكلةَ في منتصف عَقْد الخمسين ، حين انبرى لتعليمنا العربيةَ في الصفوف الابتدائية العُليا أُستاذٌ لُبنانيٌّ شاعر اسمه جميل الفاخوري[1] . كانَ هذا رحمه اللهُ يعلمنا العربية كما أسلفت ، فيشدد كثيراً على أصول الإعراب وقواعده . وكان يتوسع في ذلك توسعاً يلفِتُ النظر ويَشدُّ الانتباه . وليس هذا مجال الافاضة في ذلك ، فقد وفيتُهُ حقّه في مناسبات أخرى[2] .

وصفوة القول أنه كانَ حين يُعربُ الفاعلَ مثلاً يقول : فاعلٌ وعلامة رفعِه حركةُ الرفع الظاهرة . ولا يقول : علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وكذلك مفعول به علامة نصبه حركةُالنصب الظاهرة ولا يقول الفتحة الظاهرة ، وكذلك مضاف إليه وعلامة جرّة حركةُ الجرِّ الظاهرة ، ولا يقول الكسرة الظاهرة . وكان في حالة الجزم يقول : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذفُ الحركة . ولا يقولُ السكون الظاهر كما يقول أساتذتنا ، وكما تقول الكتب التي نرجعُ إليها في الدراسة .

وحين كنت أستفسِرُ منه عن سرِّ ذلك يقول : الضمّةُ والفتحةُ والكسرةُ والسكونُ هي علاماتُ بناءٍ لا علاماتُ إعراب ، ولا يَجوزُ الخلطُ بيْنَ مصطلحاتِ الإعرابِ ومصطلحاتِ البناء . وكان – رحمه الله –

(١) هو الأديب الشاعر اللغوي جميل سليم الفاخوري . ولد في كفر شيما – لبنان سنة ١٨٨٧ وتوفي في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩م .

(٢) انظر بهذا الصدد مثلاً مقالاً بعنوان : « الفاخوري ورؤه في النحو » ، مجلة البيان الكويتية ، العدد ١٠٨ نيسان ١٩٧٥م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يُصرُّ على ذلك ويَتعصَّبُ له ، ولا يكادُ يقبَلُ ما كانَ يتردَّدُ على ألسنة المعربين أساتذةً وطُلاّباً من ذكر الضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ والسكون عندَ تناوُلِ الأسماءِ المُعربة . فكان يَعُدُّ ذلك من قبيلِ الفوضى والبعدِ عن الدقة العلمية .

وقد دفعني احترامي لأستاذي الفاخوري ومحبتي له ، لأن أتتبعَ كتبَ النحو ومصادرَهُ علّني أجد شيئاً يدعَمُ وجهةَ نظرِهِ التي كنت مقتنعاً بها دونَ ريب . ولكنني أخذْتُ أبحثُ في كُتُبِ النحو عمـّا يُؤيِّدها ويُقوّيها ويجعلُها وجيهة ، لا في نظري فحسْب ، بل في نظرِ من أتجاذَبُ مَعَهمْ أطرافَ الحديثِ حولَ النحوِ والإعرابِ ، ومن يهمُّني أن يكونَ علمي عندهم موضعَ الاحترام والتقدير .

والعجيب أنّ أساسَ وجهة النظر هذه التي يتمسك بها أستاذنا الفاخوري حولَ عدم الخلط بين ألقابِ الإعراب وألقابِ البناءِ ، موجودٌ في المصادرِ القديمة التي تقومُ عليها النظريّةُ النحوية . ويكاد لا يخلو كتابٌ من كُتُبِ البصريين من التنبيه عليه . وقد أشارَ صاحبُ شرْح الكافية إليه بهذه الكلماتِ المُقتضبة : والتميزُ بين ألقابِ حركات الإعراب وحركات البناء وسكونها (واقع) في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع . وأمّا الكوفيّون فيذكرونَ ألقاب الإعراب في المبنيِّ وعلى العكس ولا يفرقون بينها[1] .

هذا الكلام يتردَّدُ في كتب النحو وتاريخه بصيغة أو بأخرى . فهو إذن كلامٌ يُعوّل عليه في الحكم على رأي ما بأنّه صحيحٌ أو خاطئ . وهو كلامٌ يصلح لأن يكونَ مقياساً نفصِلُ به بينَ المُصيبِ والمخطئِ من النحاةِ

(١) الرضيُّ الاستراباذي : شرح الكافية ٣/٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والدارسين . واذن لم يكن أستاذُنا على خطأ حين كانَ يصرُّ على أنَّ علامة الرفع ليست هي الضمة ، وأنّ علامة النصبِ ليست هي الفتحة ، وأنّ علامة الجرِّ ليست هي الكسرة ، وأنّ علامة الجزم ليست هي السكون ، لأنّ الضمة والفتحة والكسرة والسكون هي من ألقابِ البناء لا من ألقابِ الاعراب ، وأنّ علينا أن نبحثَ لهذه العلاماتِ عن تسمياتٍ أخرى لا تتعارض مع مصطلحات الإعراب .

وَرُبَّ سائلٍ يسأل : وإذا كانَ النُّحاةُ قد نصّوا على هذه القضيّةِ منذ القديم ، وإذا كان النُّحاةُ قد أوجبوا التفريقَ بين ألقابِ الإعراب وألقابِ البناءِ فأين المشكلة ؟ والجواب هو أنّ النُّحاة قد فرقوا حقاً بينَ مصطلحات الأعراب والبناء ، ولكنّ هذا التفريقَ كانَ على مستوى النظرية . أما على مستوى التطبيق – وأقصد بالتطبيق الإعراب – فلم يكن يهمُّهم شيء من ذلك . وأكبرُ مثال على قولنا سيبويه . فلقد كان سيبويه من أوائلِ الذين نصّوا على وجوبِ التفريق بين مصطلحات الطرفين ، ولكنّه كان حينَ يَخرُجُ من النظريةِ إلى التطبيقِ يخلطُ ولا يكادُ يفرق بين شيء وشيء ، كما سنوضح فيما بعدُ .

لقد أثارَ أستاذُنا الفاخوري المشكلة ، فنشأت في النفسِ رغبةٌ لتقديم تَصوُّرٍ كامِلٍ عن هذه المشكلة ، ولمحاولة الإجابة عن الأسئلةِ التي تثار حولها ، وعن جدوى تعنيةِ الخاطرِ والإحاطة بجوانبها وكشفِ أسرارِها وخفاياها . ولا مناصَ إذن من العودةِ إلى المصادر نستنطقُها ونستقصيها ونلمُّ بكل ما ورد فيها من شوارد .

وأوّلُ ما نجدُهُ من ذلك ما أوردَهُ سيبويه في مقدّمة كتابه حول هذا الموضوع بعنوان « هذا بابُ مجاري أواخرِ الكلم من العربية » يقولُ : وهي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

تجري على ثمانيةِ مجار : على النصْبِ والجرِّ والرفع والجزم ، والفتحِ والضمِّ والكسْرِ والوقف[١] .

ويُضيف : وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظِ أربعَةُ أضرب : فالنصبُ والفتحُ في اللفظ ضرْبٌ واحد ، والجرُّ والكسرُ فيه ضرْب واحد ، وكذلكَ الرفع والضمّ والجزم والوقف[٢] .

ويُضيفُ مفسّراً : وإنما ذكرْت لك ثمانية مجارٍ لأفرقَ بين ما يدخله ضرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيءٌ منها الا وهو يَزولُ عنه – وبينَ ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدَثَ ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل مِنها ضرْبٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حَرْفُ الاعراب[٣] .

ويُضيفُ : فالرفعُ والجرُّ والنصْبُ والجزمُ لحروف الإعراب . وحروفُ الإعراب للأسماءِ المتمكنة وللأفعالِ المضارعة[٤] . وأما الفَتْحُ والكسْرُ والضمُّ والوقفُ فللأسماءِ غير المتمكنة[٥] .

ونستخلص من كلام سيبويه ما يلي :

أوّلاً – أنَّ ألقابَ الإعرابِ هي الرفعُ والنَصْبُ والجرُّ والجزم ، وألقابَ البناءِ هي الضمُّ والفتْحُ والكسْرُ والوَقْف .

ثانياً – أنّ الوقْفَ هو المصطلَحُ الذي اختارَهُ سيبويه مقابلاً للجزم . وقد اختارَ غيرُهُ السكونَ والتسكين .

---

(١) سيبويه : الكتاب ١٣/١ .

(٢) نفس المصدر والمكان .

(٣) نفس المصدر والمكان .

(٤) نفس المصدر والمكان .

(٥) نفس المصدر والمكان .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ثالثاً – يبيّنُ سيبويه أنه اختارَ الرفع والنصْبَ والجرَّ والجزْمَ لما كان ناجماً عن عامل سابقٍ من حالاتِ الإعرابِ فهُو يتغَيَّرُ بتغيّرِ العامل .

رابعاً – يُبيّن كذلك أنه اختارَ الضمَّ والفتحَ والكسْرَ والوقْفَ لما لم يكن ناجماً عن عامِلٍ سابقٍ من تلك الحالات ، فهو ثابت لا يتغيّرُ .

خامساً – أنه يقصِد بالاسْمِ المتمكّنِ الاسمَ المعرب ، وبالاسم غيرِ المتمكن الاسمَ المبني .

هذا ما أورده سيبويه في وجُوبِ التفريقِ بينَ ألقابِ الإعرابِ وألقابِ البناء ، وهو يمثّلُ جوهَرَ المذهبِ البصريِّ بهذا الصدد . فلا يكادُ البصريّون يخالفون ذلك – على مستوى التقعيدِ والتنظيرِ على الأقل – وإن كانوا يخالفونه على مستوى التطبيقِ والممارسةِ كما سنوضِحُ فيما بَعْدُ .

وسأورد نماذجَ من كلامِ النُّحاة حولَ هذا الموضوع مما يَجري مجرى كلام سيبويه ويُؤيده ، أو مما يبدو وكأنّهُ مستوحى من كلامِ سيبويه وإن اختلفت العبارةُ في قليلٍ أو كثير ، ذلك لأنَّ كبارَ النُّحاةِ العَرَب ، منذ سيبويه حتى أبي حيان وابنِ هشام حتى أيامِنا هذه ظلوا متمسكين بما رسمه سيبويه وما قرره بهذا الخصوص . فهم ينقلون كلامه بقليلٍ أو كثيرٍ من التصرّفِ دونَ أن يَمسّوا بالجوهر . فإذا خرجوا إلى الممارسةِ والتطبيقِ ضلّوا السبيل وأخطؤوا الهدف ، فصاروا كأنهم يخالفون مقاييسَهم ويناقضون تعاليمَهم . وهذه نماذِجُ مما كتبه النحاةُ بهذا الخصوص :

١– يقول الخوارزمي (محمد بن أحمد أبو عبد الله الكاتب : ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م) في مفاتيح العلوم : كان الخليل (الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي : ١٧٥هـ/ ٧٨٦م) يَستعمِلُ الرفْعَ والنصْبَ والخفْضَ في المنوّنات ، والضمّ والكسْرَ في غيرِ المنونات ، وكان يُطلِقُ « الجر » على

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الكسْرةِ التي يدعو إليها التقاءُ السّاكنين ، نحو لم يذهبِ الرجل ، والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة ، والسّكون على ما يقع في أوساطها ، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات كميمِ نَعَمْ ولام هَلْ[1] .

ويقصِدُ الخوارزمي بالمنونات وغيرِ المنوناتِ المعربات والمبنيّات وهو مصطلح غيرُ دقيق بدليل أنّ النحاة تخلوا عن هذا المصطلح الذي قد يُقصَدُ بـه الأسماءُ المصروفةُ والممنوعةُ من الصرف ، كما قد يقصَدُ به النكراتُ والمعارفُ . وحين تكثر المعاني والدلالاتُ يصبحُ المصطلَحُ غيرَ ذي جدوى .

ورأيُ الخليلِ هذا يُوافقُ رأيَ سيبويه . ولا بدْعَ في ذلك فهو أستاذُه . وكلُّ ما في كتاب سيبويه أو جلُّهُ مُستوحى من الخليل[2] . ولذلك لم يتردّدْ شوقي ضيف في أن ينسِبَ إليه الأسبقية في هذا التفريقِ بينَ ألقاب الإعراب والبناء . غيرَ أنَّ سيبويه يبقى هو الأحقُّ بهذه النسبةِ لسببين :

الأوّل – لأنّ سيبويه يملك كتاباً والخليل لا يملك .

الثاني – لأن سيبويه لم ينسب هذا الرأي إلى الخليل في حين أنّهُ نَسَبَ اليه آراء كثيرة في موضوعات أخرى .

٢ – يقول ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد : ت ٥٦٧هـ/ ١١٧١م) في المرتجل : ويُسمّى البناء على السكون وقفاً

---

(١) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص٣٠ نقلاً عن مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص٢٥٧ ، ٢٥٨ والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص٣٥ .

(٢) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص٣٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

والإعراب بالسُّكون جزماً[١] . ويقول : ويُسمّى الرفعُ في البناءِ ضماً والنصبُ فتحاً والجرُّ كسراً[٢] . ويُضيفُ : لّما أشبَهَ حركاتُ الاعراب وسكونه حركاتِ البناءِ وسكونَه في اللفظ وافترقا في الحكم ، فرّقوا بينهما في الألقاب[٣] .

٣ – يقول ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن : ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) في أسرار العربية : وألقابُ الاعرابِ رفْعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزم ، وألقابُ البناءِ ضمٌّ وفتح وكسر ووقف . وهي وإن كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة[٤] .

٤ – يقول السُّهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله : ت ٥٨١هـ/ ١١٨٥م) في نتائج الفكر : ولهذه الحكمة عبّر أربابُ الصنعةِ بالرفعِ والنصبِ والجزم والخفض عن حَرَكاتِ الاعراب ، وعبّروا با لفتحِ والضمِّ والكسْرِ والسُّكون عن أحوالِ البناء[٥] .

٥ – يقول ابنُ يعيش (يعيش بن علي بن يعيش : ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) في شرح المفصّل : واعلمْ أنَّ سيبويه فَصَلَ بين ألقاب حَرَكاتِ الإعراب وألقاب حركات البناء ، فسمّى حركاتِ الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً ، وحركاتِ البناء ضمًّا وفتحاً وكسرا ووقفاً للفرق بينهما[٦] .

---

(١) ابن الخشّاب : المرتجل ص١٠٤ .
(٢) نفس المصدر والمكان .
(٣) نفس المصدر ص١٠٤ – ١٠٥ .
(٤) ابن الأنباري : أسرار العربية ص٢٠ .
(٥) السُّهيلي : نتائج الفكر ص٨٥ .
(٦) ابن يعيش : شرح المفصّل ، ٧٣/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٦ – يقول أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى : ت١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) في الكليات : ويقال في حركة الإعراب رفع ونصب وجر وخفض وجزم وفي حركة البناء ضم وفتح وكسر ووقف[١] .

٧ – يقول الصبّان (محمد بن علي : ت١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م) في حاشيته على شرح الأشموني : واصطلحوا على تسمية الضمّة والفتحة والكسرة والسُّكونِ في الإعراب رفعاً ونصبا وجرّاً أو خفضاً وجزما ، وفي البناء ضماً وفتحاً وكسرا وسكونا ، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر[٢] .

ولم يكتف النحاة بالنصِّ على التفريق بين مصطلحات الإعراب والبناءِ ، بل هم قد عَرَضُوا إلى مزايا هذا التفريق وإلى منافعه وأهدافه . فلقد رأوا فيه مثلاً تمييزاً بين أن تكون الحركة ناجمة عن تأثيرِ عاملٍ سابقٍ أو أن تكون غيرَ ناجمةٍ عن ذلك ، كما رأوا فيه وسيلةً للايجاز وقصَرِ الكلام ، إذا إنّهم يرون أن قولنا : رفعٌ ، يغنينا عن أن نقول ضمة ناجمة عن عامل سابق هو الذي أوقع الرفع ، وأن قولَنا : ضمٌّ يغنينا عن أن نصفَ لفظاً بأنَّهُ ينتهي بضمة ثابتة ليست ناجمةً عن عاملٍ سابق ، إلى آخرِ ما هنالك من أعذارٍ وتسويغاتٍ نجدُها في أمثالِ النصوص التالية :

١ – يقول بعْضُ شراحِ الجمل : والسبب في ذلك أنَّ الإعراب جُعِلَتْ ألقابُهُ مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفعُ مشتقٌّ من رافعٍ والنصبُ من ناصبٍ والجرُّ أو الخفضُ من جارٍّ أو خافضٍ والجزمُ من جازم[٣] .

---

(١) أبو البقاء الكفوي : الكليات ، القسم الثاني ص٢١٥ – ٢١٦ .

(٢) الصبّان : حاشيته على شرح الأشموني ٦٦/١ .

(٣) السُّيوطي : الأشباهُ والنظائر ١٥٩/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٢ – قال العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين : ت٦١٦هـ/ ١٢١٩م) في اللباب : إنما خصُّوا الإعرابَ بذلك لأن الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجرُّ والجزم . وحركة البناءِ حركةٌ مطلقة . والواحدُ المخصوصُ من الجنس لا يُسمّى باسم الجنسِ كالواحدِ من الآدميين ، إذا أردْتَ تعريفهُ غلَّبْتَ عليه علماً كزيدٍ وعمرو ولا تسمّيه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك . فضمة الإعراب كالشخص المخصوص وضمة البناءِ كالواحد المطلق[1] . ومعنى ذلك أنّ قولنا (زيد) أخص من قولنا (رجل) لأنّ (زيد) يقع على مسمى واحد و(رجل) يقع على عدد لا حصر له من الأسماء . لذلك كان لابدَّ من التفريق والتخصيص . فلما كان الإعراب شيئاً غير البناء ، ولّما كانت حركات الإعراب غير حركات البناء لزم أن نضع لكل منها علاماتٍ وألقاباً تختلف عن علامات الآخر وألقابه . وهذا ما فعله النحاة البصريّون خاصة ، لأنَّ البصريين أكثرُ رغبةً في التحديد والتخصيص ، وأكثر عناية بالتفريقِ والتقسيم ، لأنَّهم أشدُّ عناية بالمنطق واتكاءً على العقل .

٣ – يَقولُ ابنُ يعيش في المفصَّل : أرادوا بالمخالفة بينَ ألقابها إبانةَ الفرق بينها . فإذا قيلَ هذا الاسمُ مرفوعٌ عُلِمَ أنه بعاملٍ يجوز زوالهُ وحدوث عامل آخر يُحدِثُ خلافَ عمله . فكان في ذلك فائدة وإيجاز ، لأن قولنا : مرفوعٌ ، يكفي عن أن يقال له : مضمومٌ ضمةً تزولُ أو ضمةً بعامل . وربّما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمّى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف . والوجه الأول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة[2] .

---

(١) نفس المصدر والمكان .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/٨٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

٤ ـ يقول الرضيُّ الاستراباذي (محمد بن الحسن : ت٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) في شرح الكافية : وبين الضمِّ والرفع عمومٌ وخصوصٌ من وجه . أما كون الرفع أعمَّ فلوقوعه على الضمّ والألف والواو . وأما كَونُهُ أخصَّ فلأنَّ الضمَّ قد يكونُ عَلَمَ العمدة كما في (جاءَ الرجلُ) وقد لا يكون كما في (حيثُ) . وكذا الكلامُ في النصبِ والجر . وإذا أطلقَ الضمُّ والفتْحُ والكسرُ في عبارات البصرية فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية ، بنائية كانت كضمة (حيثُ) أو لا كضمة (قُفْل)[1] وهو يقصد بالعمدة ما يكون أصلاً وأساساً في الكلام كالفاعل ونائبِ الفاعل والمبتدأ والخبر وما يلحَقُ بهما كمعمولي الأفعالِ الناقصة والحُروفِ المشبّهة بالأفعال .

هذه نماذج مما يذكره النحويُّون في التفريق بينَ ألقاب الاعراب وألقاب البناء وما يبسطونه في تسويغ ذلك من عللٍ وأسباب ، مما أغري بذكره نحاة البصريين فجعلوه سِمةً أساسيّةً من سِماتِ مذهبهم الذي يعتمد على العقل والمنطق وتحكيم القياس في التعامل مع الظواهر اللغوية . وكل هذه النماذج تؤكد أنّ لكل من الإعراب والبناء مصطلحاتٍ خاصّةً به ، وأنه لا يجوز استخدام بعضها موضع بعض .

بيدَ أنَّ الأمور لا تسير بهذه السُّهولة التي يتحدث النحويّون عنها . فلو كانت الأمور تسير بهذه السهولة لما كان ثمة مشكلة . ولكنَّ المشكلة تتجلى في ظاهرتين :

الأولى ـ أنّ النحاة الكوفيين لا يلتزمون بهذا التفريق بين مصطلحاتِ البناء والإعراب ، بصورة ظاهرةٍ تكادُ تشبِهُ التحدّي .

الثانية ـ أنّ نحاةَ البصريين كذلك لا يراعون ما يضعون من قيودٍ

---

(١) الرضي الاستراباذي : شرح الكافية ١/٢٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وحدودٍ بهذا الصدد . أمّا بشأن الظاهرة الأولى فإنّ مؤرخي النحو ينصّون دون تردد على أنّ الكوفيين لا يفرقون بين مصطلحاتِ النوعينِ أي الإعراب والبناء . وهذه نماذج مما يورده النحاة بهذا الصدد :

١ – يقول ابن يعيش : وقد خالفه (يقصِد سيبويه) الكوفيّون ، وسمّوا الضمة اللازمةَ رفعاً والفتحةَ والكسرة نصباً وجرّاً . والصواب مذهب سيبويه[١] .

٢ – يقول الرضيُّ الاستراباذي : والتمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم (واقع) تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينها[٢] . ويقول : والكوفيّونَ يطلقون ألقابَ أحدِ النوعين على الآخر مطلقاً[٣] .

٣ – يقول شوقي ضيف : وفكر الكوفيّون طويلاً هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة ؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجأوا إلى قلبها ، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمعرب[٤] . ويقول في حديثه عن الكسائي : أما الأصول فقد خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية . أما المسألة الأولى فعدم تفرقته بينَ ألقابِ الإعراب والبناء[٥] .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١/٧٣ – ٧٤ وانظر المصدر نفسه ٣/٨٤ .
(٢) الرضي الاستراباذي : شرح الكافية ٢/٣ .
(٣) نفس المصدر ١/٢٤ .
(٤) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص١٦٨ .
(٥) نفس المصدر ص١٩٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ويبدو من النصوص السابقة أنّ الكوفيين لا يعترفون بهذه الفروق التي يضعها البصريّون بين ألقاب الإعراب وألقابِ البناء . وقد تلقى النحاةُ من حولِهم ومن بعدِهم ذلك بالرفْضِ البات ، لأنّه لا تدعو إليه حاجة ، ولأنّه يَؤولُ إلى إفسادِ ما بأيديهم من كتبِ النحو البصريّ الذي اتخذوه إمامَهم ، بل كان أيضاً إماماً للكوفيين وعلماً مرفوعاً ، يَهتدون به ويَستمدون مِنه مدداً لا يَنضب مَعينُه[1] .

فالكوفيون الذين يَقومُ مذهبُهم على السماع المحضِ في الأكثر يرفضون التقيّدَ بما يضعه البصريّون لنحوهم من حدود وقيود . وهم لا يجدون في ذلك ما يمكن أن يطعَنَ في جهودهم النحوية ، أو أن يغمزَ في سلامةِ نظرهم العقلي . والذي يُنعمُ النظرَ في أحد كتبهم المشهورة وليكن كتابَ معاني القرآن للفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي : ت٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) يُلاحظ صحة ذلك . فالفراءُ لا يفتأ يُراوحُ بين مصطلحات الإعراب والبناء دونَ أن يأخذه في ذلك حرج أو تحفظ .

ولست أريد أن أتعقب الفراء فأستحضر أمثلة مما جاء به على هذا الخلط بين مصطلحات النوعين . وحسبي أن استغني عن ذلك بالعودة إلى دراسة جديدة عن الفراء أجراها باحث ليبيّ هو المختار أحمد ديرة[2] . حول معاني القرآن ، يتطرقُ فيها لمصطلحات الفراءِ النحوية . وبعد جولةٍ طويلةٍ في الموضوع يقول : وتلخيصاً لما تقدَّمَ يمكن أن أجملَ حركاتِ الإعرابِ والبناء عندَ الفراء فيما يلي :

---

(١) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص١٦٨ .

(٢) المختار أحمد ديرة : دراسة بعنوان : « دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء » صادرة عن دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١ – يستعملُ الفراءُ مصطلحَ النَصْبِ دلالةً على الفتح ، في حين أنّ الأوّلَ للاعراب والثاني للبناء ، والنصب لمحلٍّ الكلمة من الإعراب .

٢ – يستعمل الرفع للدلالة على الضمِّ أيضاً ومحل الكلمة من الإعراب .

٣ – يستعمل الخفض للدلالةِ على الجر .

٤ – يستعمل مصطلحَ النونِ للدلالة على التنوين .

٥ – يستعمل الجزْمَ بمعنى السكون في حين أنّ الجزم للإعراب والسكون للبناء .

٦ – قد يستعمل الفتْحَ والكسْرَ والضمَّ للدلالة على البناء ، كما يستخدم ويَتعارَفُ على ذلك البصريّون[1] .

ولسنا نريدُ أن نضيفَ شيئاً إلى ما سبق ، ذلك لأنَّ الكوفيّينَ أعفوا أنفسهم من هذه الحدود والقيود التي وضعها البصريّون بين مصطلحات الإعراب والبناء لأسباب تتعلق باطلاعهم على الفلسفة والمنطق واستفاداتهم من معطياتهما في التحديد والتقسيم . ولا نرى في تعقُّبِ ما كتبوه بهذا الشأن أية فائدة .

أمّا الظاهرةُ الثانيةُ فهي أنّ البصريّينَ الذين أوردنا من أقوال النحاة ومؤرخي النحو ما يدلُّ على أنهم يلتزمون التفريق بين مصطلحات البناء والإعراب ، لا يلتزمون هذه المصطلحات في واقع الحال . وعدم الالتزام هذا لا ينحصر في جانب واحد ، بل هو يمتدُّ إلى الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي . صحيح أنهم أكثر حرصاً على استخدام مصطلحاتِهم من

---

(١) المختار أحمد ديرة : دراسة في النحو الكوفي ص٢١٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الكوفيين ، ولكنّهم يقعون في بعض ما يقع فيه الكوفيّون من الزلل والتجاوز . ومما يلفت النظر أنهم لا يعترفون بأنّ ما يقعون فيه هو ضرْبٌ من الزلل أو الوهم ، فهم يُصرّونَ على أن يُهوّنوا من أمر هذا الزلل فيُطلقونَ عليه اسم التسامح أو المسامحة . ولست معهم في ذلك لأننا لو قبلنا هذا العذرَ لجاز لنا أن ننسب كلَّ الأوهام التي نقع فيها في النحو الى التسامح أو التوسع أو إلى غير ذلك من الأعذار التي لا يمكن أن يقبلها العلم . فمن المعروف أن العلم أيَّ علم يبدأ بسيطاً سهْلاً فضفاضاً ، ثم يتّجهُ نحو التحديد والتقعيد ، فتتسقُ مصطلحاتُه وتتحدد مدلولاتُه وتنضبط مقاييسُه . وكما يكون هذا في العلوم يكون في الصناعات أيضاً . ونستطيع أن نتيقَّنَ من صدْقِ ذلك إذا لاحظنا صناعةَ السيارات أو الطائرات أو السلاح ، كيف كانت قبل قرن ، وكيف أصبحت في هذه الأيام . فإذا جاز لنا أن نقبل ما علق بعلم النحو من فوضى المصطلحات ، والتباس الدلالات واضطراب المقاييس في طور نشوئِهِ . فلا يجوز أن نقبل هذا كلَّهُ في أيامنا هذه التي نزعم فيها أن علم النحو قد نضجَ واحترقَ .

لقد خالفَ البصريُّونَ مقاييسهم وناقضوا قواعدَهم في ضرورة التمسّكِ بالدقّةِ في استخدام المصطلحات . ولقد قلنا : إنّ ذلك كانَ في الجانب النظري ، وفي الجانب العملي التطبيقي ، ولم ينحصر في جانب واحد . فلنبحث عن ذلك في الجانبين .

أمّا في الجانب الأوّل أي على مستوى النظرية ، فإنّ المصادر تؤكد أنّ البصريين كانوا يخلطون بين مصطلحات الإعراب والبناء . وحسبنا أن نسوق على ذلك الشواهد التالية :

١ ــ يقول ابن الخشاب : وربّما تجوّزوا فاستعملوا ألقاب أحد

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

القسمين في الآخر . والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقَعَ الفرقُ ويؤمَنَ اللبس[١] .

٢ – يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس (محمد بن ابراهيم بن محمد أبو عبد الله : ت٦٩٨هـ/ ١٢٩٨م) . في التعليقة على المقرب : اختلفَ النّحاةُ هل يُطلَقُ أحدهُما على الآخر ، فيقال مثلاً للمعرب مضموم وللمبني مرفوع أو لا ؟ على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منها على الآخر ، لأنّ المراد الفرقُ وذلك يعدمه ، ومنهم من قال : يجوز مجازاً . والمجاز لابدَّ له من قرينة . وتلك القرينة تبيّنهُ . ومنهم من قال يجوز إطلاقُ أسماء البناء على الإعراب ولا يُعكس[٢] . وهو يقصد بذلك أنه يجوز أن نقول عن المرفوع مضموم ، ولا يجوز أن نقول عن المضموم مرفوع .

٣ – يقول العليمي (الشيخ ياسين بن زين الدين : ت١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م) في حاشيته على التصريح : فالأولون يُطلقون على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم ، وعلى حركات البناء الضمّ والفتح والكسر والسكون ، وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه[٣] . ومن المعروف أن قطرباً هذا ولد في البصرة وتوفي فيها . وقد أخذ النحو عن سيبويه وهو الذي لقبه بقطرب[٤] . فقطرب إذن بصريّ دون منازعة . وقد عرَّفهُ بهذه النسبة ابن الأنباري في نزهة الألباء فقال : أبو علي محمد بن

---

(١) ابن الخشاب : المرتجل ص١٠٤ – ١٠٥ .

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ١/١٥٩ .

(٣) ياسين العليمي : حاشيته على التصريح ١/٦١ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ١٩/٥٢ وانظر المدارس النحوية ص١٠٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المستنير البصري[١] . وكان قطرب من الذين يقولون بأنّ حركات الإعراب هي حركات البناء في حين كان الجمهور يرى أنها غيرها[٢] . فكأنّ في قطرب عرقاً كوفياً على الرغم من أنه بصريُّ المولِد والمربى .

٤ – يقول الصبّان : قال شيخنا السيّد : البصريّونَ يطلقون ألقابَ البناءِ على علاماتِ الإعراب[٣] .ويقصِدُ الصبّانُ بالمذكور شيخَه المحقق السيّد البُليدي ، كما ذكر في مقدمة حاشيته على شرح الأشموني[٤] . ويقصد البليدي بذلك ما سَبَقَ أن نقلناهُ عن بهاءِ الدين بن النحاس من أنّ بعض النحويين يجيزُ إطلاقَ مصطلحاتِ البناءِ على الإعراب ولا يجيزُ العكس . فيقول في الفاعل إنه مضموم ولكنه لا يقول في (حيثُ) إنها مرفوعة كما يقول الكوفيون .

هذا على المستوى النظري البحت . أما على المستوى العملي التطبيقي فإنَّ البصريين خرجوا عن أصولهم وخالفوا قوانينهم ، فلم يَعُدْ عندهم فرقٌ بينَ الضم والرفع والفتح والنصب والكسر والجر والسكون والجزم . صحيح أنهم لم يكسروا الحدود والقيود كليّا كما فعل الكوفيون ، ولكنهم لم يحافظوا عليها تماماً كذلك ، وبقوا في موقف بين بين . فهم أحياناً يتمسكونَ بهذه الحدود والقيود ، وأحياناً يخالفونها ناسبين ذلك طوراً إلى التجوّز وتارة إلى المسامحة . ومن المعروف أنّ العلم الدقيق لا يعرف التجوّز ولا المسامحة ، لأنّ الذي يُسامحُ في القليل يسامح في الكثير . ومهما يكن فإننا سنعرض نصوصاًخلط فيها أصحابها من نحاة البصريين بين مصطلحات

(١) ابن الأنباري : نزهة الألباء ص٧٦ .
(٢) الشيخ خالد الأزهري : التصريح على التوضيح ٦١/١ .
(٣) الصبّان – حاشيته على الأشموني ٦٧/١ – ٦٨ .
(٤) نفس المصدر ٢/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

البناء والاعراب على النهج التالي :

١ – يقول سيبويه في موضوع النداء : اعلم أنّ النداءَ كلُّ اسم مضافٍ فيه فهو نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب . وزعم الخليل رحمه اللهُ أنّهم نصبوا المضافَ نحو : يا عبدَ الله ويا أخانا ، والنكرةَ حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدَك . ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد وذلك قولك يا زيدُ ويا عمرو . وتركوا التنوين كما تركوهُ في قبل[١] . فسيبويه هنا يصف المنادى المفرد في مثل : يا زيدُ ، بأنّه مرفوع . ومن المعروف أنه في هذه الحال يكون مبنيّاً على الضمّ لا مرفوعاً ، بدليل أنه قاسه على الظرف المقطوع عن الاضافة في مثل قوله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ﴾[٢] . والظرفُ المقطوع يكون مبنيا على الضمّ لا مرفوعاً . والقول بأن المنادى مرفوع لا مبني هو رأي كوفي ، لأنّ الكوفيين يزعمون أنّ المنادى المفرد مرفوع لا مبني كما يزعم البصريّون . وهذه المسألة هي إحدى مسائل الخلاف بين الفريقين[٣] .

٢ – يقول سيبويه في الموضوع نفسه : وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك : زيدٌ ، بمنزلة الرفعة التي في راء امرئ والجرّة بمنزلة الكسرة في الراء ، والنصبة كفتحة الراء[٤] . ويبدو سيبويه في هذا النصّ مضطرباً أشدَّ الاضطراب . فهو لا يفرق بين مصطلحات البناء والإعراب . ومن المعروف أنّ العَلَمَ المنادى المفرد في مثل قولنا : يا زيدُ ،

(١) سيبويه : الكتاب ١٨٢/٢ – ١٨٣ .
(٢) الروم : آية ٤ .
(٣) انظر الإنصاف لابن الأنباري (المسألة ٤٥) ٣٢٣/١ .
(٤) سيبويه : الكتاب ٢٠٤/٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

يكون مبنياً على الضمِّ . وإذا كان الأمر كذلك فإن حركته هي الضمة . فلماذا استعاض سيبويه عنها بالرفعة التي هي من مصطلحات الإعراب ؟ بل لماذا أورد في هذه المعرض النصبة والجرة ؟ أما حديثه عن (امرئ) فهو مفهوم . فهذه كلمة تعرب من مكانين ، بحيث تكون حركة رائها تابعة لحركة إعرابها ، فإذا كانت مرفوعة ضمت الراء فنقول (امرُؤ) وإذا كانت منصوبة فتحت الراء فنقول (امرأ) وإذا كانت مجرورة كسرت الراء فنقول (امرِئ) . فالحركات التي تقع على الهمزة هي الرفعة والنصبة والجرة والحركات التي على الراء هي الضمة والفتحة والكسرة ، لأن حركات الحرف الأخير هي حركات اعراب وحركات ما يسبقُهُ هي حركات بناء . ولكنّ سيبويه يخلط . وعلى الرغم من ذلك كلّه فقد استفدنا من سيبويه مصطلحاتِه الجديدة الرفعة والنصبة والجرة التي سنكون بحاجة إليها في موضع متأخر .

٣ – يقول ابن مالك (أبو عبد الله محمد : ت٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م) في ألفيّته :

فارفَعْ بضمٍّ وانصبَن فتحاً وجُرْ كسراً كذكرُ اللهِ عبدَه يَسرْ[1] .

يقول ابنُ مالك في تبيين علاماتِ الإعراب : ارفَعْ بالضمِّ وانصِبْ بالفتح وجرّ بالكسر . ولا شكَّ أنّ هذا الكلام يتضمن تناقضاً كثيراً بل يتضمن خلطاً بين مصطلحات البناء والإعراب . وخطر هذا الخلط أن يجيءَ من نحوي كبير مثل ابن مالك . وقد يُعتذر عن ابن مالك بأنه ليس بصريّاً فلا بأس أن يخالف قواعدَ البصريين . ولسنا نريد أن يحافِظَ ابن مالك على قواعد البصريين ، بل أن يُحافظ على قواعده هو التي وضعها في الألفيّة

(١) ابن عقيل : شرحه على ألفية ابن مالك ٤٢/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

حين قال :

والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعْلٍ نحوُ لن أهابا
والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما قد خصّصَ الفعلُ بأن ينجزما[١]

فقد ذكر من ألقاب الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم . فمن أين جاءَ بالضمِّ والفتحِ والكَسْر والسُّكون ، وهي علامات بناء كما نصَّ على ذلك في ألفيته بقوله في تعداد أنواع البناء :

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبنا والأصلُ في المبنيّ أن يُسكَّنا
ومنه ذو فتحٍ وذو كَسْر وضم كأينَ أمسِ حيْثُ والساكِنُ كمْ[٢]

وإذا كان الضمُّ والفتح والكَسْرُ والسكون هي القابُ بناء بشهادة ابن مالك ، فكيف أقحمها في حديثه عن ألقابِ الاعراب ؟

٤ – يقول الأهدل (الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري : ت١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م) في الكواكب الدرية : يقول في إعراب كم مالُك ؟ كم : اسمُ استفهام مبنيٌّ على السُّكون في محل رفع مبتدأ ، مال : خبرٌ مرفوع وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخره ، والكاف مضاف اليه[٣] . أخطأ صاحبنا حينما زعم أنّ علامة رفع (مال) ضم آخره . فالضم من مصطلحات البناء . وكانَ أخطأ قبل ذلك في الإعراب فزعم أنّ كم الاستفهامية في محل رفع مبتدأ وانما هي في محل رفع خبر مُقدّم، لأن أسماء الاستفهام تعرب حسب جوابها. فلو قلنا : مالي ألفُ دينارٍ ، لكان (مالي) مبتدأ وألف خبراً . لذلك يبدو أن (كم) في هذا الموقع في محل رفع خبر مقدم و(مال) مبتدأ مؤخر ولا يجوز

(١) نفس المصدر ١/٤١ .
(٢) ابن عقيل : شرحه على ألفية ابن مالك ١/٤٠ .
(٣) الأهدل : الكواكب الدرية ١/١٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

غير ذلك .

٥ ـ يَقول محقق كتاب الفوائد الضيائية : وقد جاءت في نُسَخِ المقتضب عبارةٌ للمبرد تشبه عبارة ابن مالك التي أشرنا إليها آنفاً . وهذه العبارة « فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضمُّ ... ونصبه بالفتح وجرّه بالكسر[١] . ويضيف : ومن ناحية أخرى ذكر الاستاذ عضيمة في هامش المقتضب أنه قد تبيّن له أنَّ المبرد قد يُطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء ، وأن سيبويه قد وقع منه ذلك كثيراً[٢] .

فهذه النصوص التي أوردناها تُثبت أنَّ البصريين يخلطون بين مصطلحات البناء والإعراب . ولا يكادون يتمسّكونَ بما يرسمون من وجوب التقيد بمصطلحات النوعين . وهذه النصوص هي قليل من كثير مما يمكن أن يقع عليه من ينعم النظر في كتب النحو ومصادره . وليس من المستطاع الإحاطة بأمثال هذه النصوص . وكل ما أوردنا هو من قبيل التمثيل لا من قبيل الشمول والإحاطة .

ولم يعدم المتأخرون الحجج التي يدافعون بها عن تجاوزات من سبقهم من النحاة الكبار . ولا بدع في ذلك فالحجج جاهزة والمعاذير في متناول اليد . ومّما يُشجّعُ على انتشار هذه الظاهرة نزعة التقليد التي تهيمنُ على الكثيرين ممن يتصدّون لهذه المهمة . فإنَّ من الأسهل على هؤلاء أن يتغمدوا أخطاء الآخرين بعطفهم ورحمتهم من أن يشيروا إلى هذه الأخطاء بأصابع الاتهام . ومن المعروف أنَّ الحقَّ أحق أن يتبَعَ . فنحن لا ندعو إلى المسِّ بعلمائنا الكبار ، ولا إلى التقليل من هيبتهم واحترامهم . والسَّبيلُ الأقومُ هو

---

(١) أسامة الرفاعي : الفوائد الضيائية ١٩٦/١ (انظر الحاشية رقم ١٩٧) .
(٢) نفس المصدر والمكان .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أن نبيّنَ الخطأ من الصواب وأن نُحاوِلَ أن نصلِحَ الخلَلَ ما وسعَنا الجهد ، لأن تطوُّرَ العلم يقتضي أهلَهُ أن يُسهموا في تنقيته من كلّ الشوائب ، وأن يرتقوا به إلى ذُرا الإتقان والكمال .

وسنسوق عدداً من هذه الحجج والمعاذير التي يتلقى بها المتأخرون من علماء النحو تجاوزاتِ أسلافهم الكبار ، على النهج التالي :

١ – يقول صاحب شرح الكافية : والضمُّ والفتح والكسْرُ ألقابُ مطلقِ الحركات وحدَها سواءٌ كانَت حركاتِ المبني كقولك : حيثُ ، مبني على الضمِّ أو حركات المعرب كقولك في زيدٍ : إنه مُتحرّكٌ بالضمِّ في حال الرفع أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجُل : إنه متحرك بالضم[١] . فالرضي يزعم أنّ الضمَّ يشمل حركة آخر المبني وحركة آخر المعرب وحركات أبنية الألفاظ . وليسَ هذا التقرير صَحيحاً ولا دقيقاً ، إذ إنه يُؤدي الى الفوضى والاضطراب . وهو – فضلاً عن ذلك – ليس يتفق مع ما يراه الخليل بن أحمد من وجوب التحديد والتخصيص في هذا الموضوع[٢] .

٢ – يقول الشيخ زين الدين العليمي : وحلُّ هذه الشبهة – وهو يشير بذلك إلى ذكر ابن هشام للضمة في علامات الاعراب الأساسية مختصّةً بالرفع – أنَّ مطلق الضمِّ وما عطف عليه أعمُّ من أنواع البناء ، فإن كان لعامل فعلامة اعراب ، وإلاّ فإنْ كان لازماً فبناء[٣] .

ونستخلص من قول العليمي حقيقتين :

الأولى – انّه لم يفرق بين الضمِّ والضمة فقد جعلهما شيئاً واحداً .

(١) الرضي الاستراباذي : شرح الكافية ٢/٢ .

(٢) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص٣٠ وانظر مدرسة الكوفة ص٢٥٧ – ٢٥٨ والمدارس النحوية ص٣٥ .

(٣) العليمي : حاشيته على التصريح ٦١/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثانية ـ أنّه جَعَل الضمّ والضمة يشملان حركة الإعراب وحركة البناء .

ولو كانَ هذا الكلام صحيحاً لما حَصَلَ بين البصريين والكوفيين خلاف . فنحن نفهم أنَّ هذا التعميم هو من أصول الكوفيين . أمّا البصريّون فهم يُحددون ويُخصصون . وما يقع في كلامهم مخالفاً لذلك ينبغي أن يُعَدَّ خطأً وخروجاً عن المذهب . وغير ذلك مرفوض .

يقول الصبّان في حاشيته على شرْح الأشموني مدافعاً عن الخطأ الذي وقع فيه أبو عبد الله محمد بن مالك في تطرقه لألقاب الإعراب والبناء والذي أشرنا إليه آنفاً : ويمكن أن يُقال : في عبارة المصنف ومن عبّرَ مثل تعبيره مسامحة . والأصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة . فتكون الضمةُ والفتحةُ والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون[1] . فالصبّان يجعل الضمّ والفتح والكسر خاصة بالبناء ويجعل الضمّة والفتحة والكسرة مشتركة بين البناء والإعراب . وليسَ في كلام الصبّان ما يقنع . فكيف يكون الضمّ بناء والضمة بناء وإعراباً ؟ وما الفرق بين الضمّ والضمة والفتح والفتحة والكسر والكسرة ؟

ويبدو مما سَلَفَ أنّ البصريين يخالفون قواعدهم فيخلطون بين ألقاب الإعراب والبناء بل هم يَهدمون في التطبيقِ ما يبنون في النظريّة . والعجيب أنهم يخففون من خطر هذا الخلط فَيسمُّونه مُسامحة وتوسُّعاً وتجوّزاً . هذا إذا تعلّق الأمر بهم ، أما إذا تعلّق الأمر بالكوفيين سموه خلطاً وخطأً وخروجاً عن المتعارف عليه . وكان الأجدرُ بهم أن يقفوا موقفاً واحداً ، يتسق مع ما رسموه وقرروه من وجوب التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء . وهو موقف

---

(١) الصبّان : حاشيته على الأشموني ٦٧/١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يتفق ويتسقُ مع ما ينبغي أن يكون للمصطلح العلمي من أهمية ودقة وثبات .

بقيت أمامَنا من هذا الموضوع مشكلتان لا بدَّ لنا من التوقف عندهما ومحاولة حلّهما :

الأولى – هي أنّ النحاةَ يجعلون الضمّ من ألقاب البناء ، ثمّ تراهم يستخدمون الضمة في الإعراب . فهم يقولون علامة الرفع الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة وعلامة الجزم السكون . وهذا شيء عجيب . ألم يقولوا إن الضمَّ والفتح والكسر والسكون هي من ألقاب البناء ؟ فكيف يكونُ الضم للبناء والضمة للاعراب ؟ يحاول السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر : ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م) أن يجيب عن ذلك فيقول : والأصل أن يكون الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون[١] . ثم يستدرك على ذلك فيقول : وكان القياسُ أن يُقال برفعة ونصبة وجرة لأنَّ الضمَّ والفتح والكسر للبناء ، ولكنّهم أطلقوا ذلك توسعاً[٢] . ولست أرى في العلم مجالاً لتوسع أو تجوّز أو مسامحة . ولذلك يتضحُ لنا أن لا مناصَ من العودةِ إلى ما أشارَ إليه السيوطي ممّا يقتضيه حُكْمُ القياس في الموضوع ، فنستخدم الرفعة بدل الضمة والنصبة بدل الفتحة والجرة أو الخفضة بدل الكسرة وحذف الحركة بدل السُّكون . والذي يجعل هذه المصطلحات الإعرابية مقبولة ورودُها في كتب النحو ولو بصورةٍ قليلة . فقد كان النحاة القدامى يستخدمون الرفعة والنصبة والجرة وحذف الحركة ، وهي المصطلحات التي تمتُّ إلى الإعراب بصلة وثيقة وتنوب نيابة حسنة عن الضمّة والفتحة والكسرة والسكون . وللتدليل على

(١) السيوطي : همع الهوامع ص٢٢ .

(٢) نفس المصدر والمكان .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أنّ النحاةَ القدامى استخدموا مصطلح الرفعة والنصبة والجرة أسوقُ الشواهد التالية :

١ – يقول سيبويه : فصارت الضمة في امرؤ إذ لم تكن ثابتة كالرفعة في نون ابنم ، لأنها ضمة إنما تكون في حالة الرفع[١] .

٢ – يقول سيبويه أيضاً: وإنما حملهم على هذا أنّهم أنزلوا الرفعة التي في قولك زيد بمنزلة الرفعة في راء امرئ والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبة كفتحة الراء[٢] .

٣ – يقول ابن الأنباري : وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب بخبر المبتدأ[٣] .

٤ – يقول الاسفراييني (تاج الدين محمد بن محمد أحمد سيف الدين : ت٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) في فاتحة الإعراب : وإذا ثَبَتَ هذا علمت أنّ الألف في رجلان بمنزلة الدال المرفوعة (في جاءني زيد) وليس بمنزلة الدال المفرد عن الرفعة ، ولا بمنزلة الرفعة المفردة منفردة عن الدال[٤] . هذه بعض النصوص التي تتضمن مصطلح الرفعة بعضّ النظر عن المعنى الذي يحمله كل نص من تلك النصوص ، فالمهم أنها تتضمن المصطلح الذي نبحث عنه والذي نحن بحاجة إليه . ومثل الرفعة طبعاً النصبة والجرة .

ولقد عثرت على كتاب نَحويٍّ بعنوان « قواعد النحو البدائية في

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤/١٥٠ .

(٢) نفس المصدر ٢/٢٠٤ .

(٣) ابن الأنباري : أسرار العربية ص٣٩١ .

(٤) الاسفراييني : فاتحة الإعراب ص١٣٢ – ١٣٣ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

اللغة العربية » يتطرق فيه صاحبه[١] إلى هذا الموضوع بصورة لم يسبق لها مثيل في المصادر النحوية التي اطلعتُ عليها . فهو حين يتحدث عن علامات الإعراب يذكر الضمة ثم يقول : وقد سمَّاها النحاة حركة الرفع في الأسماء المعربة[٢] . ثم يذكر الفتحة ويقول : وتسمّى بعلامة النصب في الأسماء المعربة لمنع التباسها بغيرها[٣] . ثمَّ يذكر الكسرة ويقول : وتسمى الخفضة أو الجرّة[٤] . وكان عليه أن يُسمّيها حركة الجر قياساً على ما سبق . ولا شكَّ أن هذه نصوص تثير العجب للأسباب التالية :

١ – أنّ هذه هي المرة الأولى التي أقرأ فيها كلاماً من هذا النوع . وهو كلام طالما تمنيت أن أعثر على مثلهِ .

٢ – أنّ المؤلف لم يذكر مصادره التي اعتمد عليها في ايراد هذه الحقائق الطريفة .

٣ – أنّ هذا الكلام الذي يقوله المؤلف هو من نوع الكلام الذي كنت أسمعه من أستاذي جميل الفاخوري رحمه اللهُ ، والذي ما فتئت منذ خمسة وثلاثين عاماً أبحث عما يؤيده في المصادر . فهل نستنتج من هذه النصوص أنّ بعضَ المصادر النحويّة قد تضمنت مثل هذه الحقائق أو أنَّ بعض النحويين كان متحمساً لها فأودعها بعض كتبه أو أذاعها في تلاميذه ومريديه ولذلك بقيت تتناقل شفويّاً ؟ لا بدّ أن يكون الجواب بالإيجاب ، إذ لا يمكن أن يكون صاحب القواعد البدائية قد جاء بهذه الحقائق من

(١) « قواعد النحو البدائية في اللغة العربية » ، لصاحبه محمد عبد الجواد أحمد ، القاهرة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

(٢) قواعد النحو البدائية ص٣٤ .

(٣) نفس المصدر والمكان .

(٤) نفس المصدر والمكان .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

رأسه ، ولا بدَّ أن يكون قد اعتمد على مصدر أو أكثر في اثباتها . كذلك أستاذنا الفاخوري الذي كان قد تخرج على الشيخ ابراهيم اليازجي والشيخ ابراهيم المنذر ، وهما من كبار اللغويين المعاصرين ، لا بدّ أنّه أخذ هذه الحقائق عن أحد العلماء المدققين ولا بدّ أن يكون هذا العالم المدقق قد اعتمد على مصدر وثيق . وهكذا .

الثانية ـ توهُّم بعضِهم أنّ علامةَ الإعرابِ في الاسم المنوّنِ هو التنوين . ذلك أنّ عدداً من المؤلفين والدارسين يخطئون فيظنون أنّ علامة الإعراب في الاسم النكرة أو العلم المنون هي التنوين . فهم في مثل قولنا (سقط حَجَرٌ) و(حَضَرَ زيدٌ) يعربون (حَجرٌ) و(زيدٌ) فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه تنوين الرفع الظاهر[1] . والصحيح أنّ علامة الرفع هي حركة الرفع الظاهرة أو ما يطلق عليه النحاة اسم الضمة . وأما التنوين فلا علاقة له بالإعراب لأنّه في كلّ من لفظتي (حجرٍ) و(زيد) السابقتين هو تنوينُ التمكين . ويقول ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان : ت٩٤٠هـ/ ١٥٣٤م) في هذا الموضوع : وثانيهما : الجمعُ المكسّرُ المنصرف . فإعرابها بالحركة في الأحوال الثلاث ، يعني بالضمة في حالة الرفع نحو : جاءني زيدٌ ورجالٌ ، وبالفتحة في حالة النَّصب نحو : رأيتُ زيداً ورجالاً ، وبالكسرة في حالة الجر نحو : مررتُ بزيدٍ ورجال[2] . فلم يذكر صاحبنا التنوين بل ذكر الضمة والفتحة والكسرة مع أنّه يتحدث عن أسماء منونة . وهذا يعني أنّ التنوين ليس له علاقة بالإعراب . وعلى الرغم من ذلك نجد من يزعم أن التنوين هو علامة الإعراب . مع أن التنوين في حقيقته نون ساكنة زائدة

(١) انظر مثالاً على ذلك « مذكرة في قواعد اللغة العربية » (للصف الثاني الثانوي) ط/١٢ ص٤٨ ، ٥٥ .

(٢) ابن كمال باشا : أسرار النحو ص٧٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

تلحَقُ آخر الكلمة لفظاً لا خَطّاً ولا وقفاً ، ولغير توكيد[١] . وأخطر من ذلك أنهم يقولون تنوين الضمِّ . وهو في الحقيقة تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر . ومن الخطأ أن نقول تنوين الضمِّ وتنوين الفتح وتنوين الكسر . ذلك أنّ التنوين يقترن بالأسماء المعربة ولا يقترن بالأسماء المبنية ، وهو لذلك لا يدخل الألفاظ المبنية . وإذا دخلها في نحو (إيهٍ) فهو ليس تنوين التمكين الذي نتحدث عنه . وصفوة القول أن التنوين لا شأن له بإعراب الكلمة فهو يدخل الكلمة لأهداف أخرى لا علاقة لها بآخر الكلمة . ومهما يكن فإذا كان لا بد من ذكر التنوين في الإعراب ، فالأفضل أن يقال تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر ، كما درج على ذلك عدد من الدارسين وهو خطأ على كل حال[٢].

نستخلصُ من كلّ ما سَبَقَ أنَّ التفريقَ بين مصطلحاتِ البناء ومصطلحاتِ الإعرابِ هو حقيقةٌ أساسيّةٌ من حقائق النحو ، وأنَّ من مصلحة النحو أن نحافظ على هذه الحقيقة ، وأن نتمسَّكَ بها فنتجنب الخلط بين مصطلحات النوعين . وما عثرنا عليه من حقائق في عدد من المصادر القديمة والحديثة يُؤيد هذا التوجّه . فلقد وجدنا في المصادر النحويّة أنَّ الضمة والفتحة والكسرة في البناء يقابلها الرفعة والنصبة والجرّة في الإعراب . ولقد رأى بعضهم من باب الكياسة أن يسمّيَ هذه العلامات حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر . ولا شكَّ أنَّ هذه التسميات أخفُّ وألطف من سابقتِها . وهي المصطلحات التي كان يستخدمها أستاذنا الفاخوري رحمه الله ، بل هي المصطلحات التي أخذ بها صاحب قواعد النحو البدائية .

---

(١) معجم الخليل ص١٦٠ ، والمعجم المفصّل ٤٦١/١ .

(٢) مذكرة في قواعد العربية ص٤٨ ، ٥٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أما السُّكونُ في البناءِ فخيرُ ما يقابلُهُ في الإعراب هو حذف الحركة . وهو المصطلح الذي اختاره أستاذنا الفاخوري لهذا المعنى . فقد كانَ يقول في إعراب الفعل المجزوم مثل « لم يدرسْ » : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الحركة . ولا يكاد يقول السكون كما يفعل معشرُ المدرّسين ومؤلفي الكتب الدراسية النحوية . ومن الغريب أني عثرت على هذا المصطلح في شذور الذهب[1] وأوضح المسالك لابن هشام[2] . فهو يعرّف السكون بأنه حذف الحركة في الموضعين .

هذه جملة من الحقائق التي يجدر بكل من له صلة بالنحو أن يلمَّ بها ، وأن يراعيها إذا أراد أن يلتزم الدقة في التعامل مع هذا الموضوع الذي يعد بحقٍ لبّ لباب العربية . ولا شكَّ أنَّ الدقة في التعامل مع العلوم – والنحو واحد منها – هي شاهد على سمّو الذوق ورقّي العقل وكفى بهذين علامة على الفضل وسمو المنزلة .

قائمة المصادر والمراجع

– ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/ ١١٨١م) :

١ – أسرار العربية . تحقيق محمد بهجت البيطار . دمشق ، مطبعة الترقي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٩٥٧م .

٢ – الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ، ط/٤ ، ١٩٦١ .

٣ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء . تحقيق ابراهيم السامرّائي . الأردن ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ط/٣ ، ١٩٨٥م .

(١) ابن هشام : شذور الذهب ص٣٦ .

(٢) ابن هشام : أوضح المسالك ٢٨/١ وانظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

- ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ/ ١١٧١م) : المرتجل . تحقيق علي حيدر . دمشق ، دار الحكمة ، ط/١ ، ١٩٧٢م .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله العقيلي (٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م) : شرحه على الفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ، مطبعة السعادة ط/١٤ ، ١٦٤ .
- ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان (٩٤٠هـ/ ١٥٣٤م) : أسرار النحو . تحقيق أحمد حسن حامد . عمان ، دار الفكر ، ط/١ (بلا تاريخ) .
- ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) .

١ - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة النصر ، ط/٤ ، ٩٥٦ .

٢ - شذور الذهب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط/١ ، ١٩٦٥م .

- ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ/١٢٤٥م) : شرح المفصّل (نسخة مصوّرة) . بيروت ، عالم الكتب ، (بلا كتاب) .
- أبو البقاء الكفوي ، أيوب بن موسى (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) : الكليات . تحقيق عدنان درويش وغيره . دمشق ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، احياء التراث ٣٩ ، ط/٢ ، ١٩٨١م .
- أحمد ديره ، المختار : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء . بيروت ، دار قتيبة ، ط/١ ، ١٩٩١م .
- أحمد ، محمد عبد الجواد : قواعد النحو البدائية للغة العربية . القاهرة : ١٩٧٢م .
- الأزهري ، الشيخ خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م) : شرح التصريح على التوضيح . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، (بلا تاريخ) .
- الاسفراييني ، تاج الدين محمد بن أحمد بن سيف الدين (٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) : فاتحة الإعراب . تحقيق عفيف عبد الرحمن . عمّان ، منشورات جامعة اليرموك ، ط/١ ، ١٩٨١م .
- الأهدل ، محمد بن أحمد بن عبد الباري (١٢٩٨هـ/١٨٨٠م) : الكواكب الدرية . بيروت . دار الكتب العلمية ، (بلا تاريخ) .
- الجامي ، نور الدين عبد الرحمن (٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م) : الفوائد الضيائية - شرح كافية

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ابن الحاجب . تحقيق أسامة طه الرفاعي . بغداد . مطبعة وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣م .
- الخوارزمي ، محمد بن أحمد أبو عبد الله الكاتب (٣٨٧هـ/ ٩٩٧م) : مفاتيح العلوم . القاهرة ، ١٩٣٠م .
- الرضي الاستراباذي ، محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) : شرح الكافية (نسخة مصوّرة) . بيروت . دار الكتب العلمية : ط/٢ ، ١٩٧٩م .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن (٣٣٧هـ/ ٩٤٩م) : الايضاح في علل النحو . تحقيق مازن المبارك . بيروت ، دار النفائس ، ط/٢ ، ١٩٧٣م .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ/ ٧٩٦م) : الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦م .
- السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) :
١ ـ الأشباه والنظائر . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٥م .
٢ ـ همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع . القاهرة ، ط/١ ، ١٩٠٧م .
- الصبّان ، محمد بن علي (١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م) : حاشيته على شرح الاشموني ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ) .
- ضيف ، شوقي : المدارس النحوية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨م .
- عاصي ، ميشال وغيره : المعجم المفصّل في اللغة والأدب . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧م .
- عبد المسيح ، جورج متري وغيره : الخليل ، معجم مصطلحات النحو العربي ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط/١ ، ١٩٩٠م .
- العليمي ، الشيخ ياسين بن زين الدين (١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م) : حاشيته على شرح التصريح . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ) .
- المخزومي ، مهدي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . القاهرة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط/٢ ، ١٩٥٨م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net